وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 30 نوفمبر 2023

أخبار الطاقة

أسواق النفط تترقب «أوبك +» اليوم .. مساع لتقاسم أعباء خفض الإنتاج لدعم الأسعار

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تنطلق اليوم الخميس أعمال الاجتماع الـ 187 لمؤتمر «أوبك» والاجتماع الـ51 للجنة المراقبة الوزارية المشتركة والاجتماع الوزاري الـ 36 لـ«أوبك» وخارجها افتراضيا وسط ترقب واسع من السوق النفطية لمعرفة مستجدات السياسة الإنتاجية للمجموعة.

وتوقع محللون نفطيون في تصريحات لـ«الاقتصادية» أن يتوصل أعضاء «أوبك +» عن توافق بشأن حصص الإنتاج لعام 2024، لافتين إلى أن أي تخفيضات إضافية من شأنها أن تدعم أسعار النفط في حين أن أي زيادة في الإنتاج ستضغط على السعر أكثر للانخفاض.

ورأوا أن أمام «أوبك+» مهمة صعبة لتحقيق التوازن بين رغبات الأعضاء، بينما لا تزال التوقعات الفنية للخام الأمريكي سلبية مع إغلاق السعر الفوري الحالي عند أدنى مستوى آخر منذ عدة أشهر، لافتين إلى أن خام برنت ارتفع مجددا مع تعطل صادرات النفط والمنتجات من ميناء نوفوروسيسك الروسي بسبب عواصف، بينما تستمر السوق في متابعة مستوى المخزونات واجتماع «أوبك +».

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف، مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة إنه رغم بعض العوامل الهبوطية، فإن معنويات السوق إيجابية، حيث كانت عودة الطلب على وقود الطائرات سمة مميزة للطلب على الخام هذا العام، كما سجلت الهند أخيرا أعلى أرقام استهلاك الكيروسين منذ مارس 2020 عند 177 ألف برميل يوميا.

وأوضح أنه بحسب بيانات وإحصائيات دولية كان وقود الطائرات أكبر فئة من المنتجات، التي تنمو هذا العام، حيث أضاف أكثر من 900 ألف برميل يوميا على أساس سنوي ليصل إلى أعلى قراءة سنوية بعد الوباء تبلغ 6.2 مليون برميل يوميا مدعوما إلى حد كبير بارتفاع نشاط الطيران الآسيوي.

من جانبه، يقول سلطان كورالي، المحلل الألباني، ومختص شؤون الطاقة والمصارف إن العواصف التي تسد محطات التصدير الروسية أضافت بعض الصعود إلى الأسعار، حيث يفكر منتجو النفط في كازاخستان في خفض الإنتاج لتجنب امتلاء صهاريج التخزين.

وأشار إلى تمسك «أوبك» باستراتيجية تعمل على توازن واستقرار السوق، وهي تدعو جميع المنظمات الدولية المعنية بالطاقة إلى الاهتمام بقضايا مثل أمن الطاقة والقدرة على تحمل التكاليف ودعم الاستثمار في موارد الطاقة التقليدية.

ويرى، جوران جيراس، مساعد مدير بنك «زد إيه إف» في كرواتيا أن هناك طلبا صحيا بما فيه الكفاية على البراميل النفطية السعودية في آسيا على الرغم من ظهور إمدادات قوية جديدة وزيادات مؤثرة من إنتاج كل من الولايات المتحدة وجيانا وبحر الشمال.

ورجح أن يظل العرض من النفط الخام محدودا في المستقبل المنظور، موضحا أن التوقعات الساحقة للمحللين والتجار بشأن اجتماع وزراء الطاقة في تحالف «أوبك +» هي أن السعودية وروسيا بالتنسيق مع بقية المنتجين سيمدون تخفيضات الإنتاج حتى 2024 باعتبارها ضرورة في ظل ظروف السوق الراهنة.

أما ليندا تسيلينا، مدير المركز المالي العالمي المستدام، فتقول إن التخفيضات الإضافية المحتملة من تحالف «أوبك +» ومدة التخفيضات السعودية الإضافية الجديدة ستلعب على ما يبدو دورا كبيرا في تحريك مسار أسعار النفط الخام على المدى القصير.

وعدت أن التخفيضات الأحادية الأعمق تؤدي إلى دعم الأسعار على المدى القريب، ولكنها تخاطر بإعادة إشعال شهية منتجي النفط الصخري بعدما تمكنوا من إيجاد بيئة تكلفة رأسمالية انكماشية، مشيرا إلى سعي كبار المنتجين في اجتماع اليوم إلى زيادة تقاسم أعباء خفض الإنتاج مع بقية أعضاء تحالف «أوبك +».

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس، لتواصل حصد المكاسب من الجلسة الثانية على التوالي، وسط مخاوف من نقص الإمدادات، وذلك مع توخي المستثمرين الحذر قبيل اجتماع حاسم لـ«أوبك+» لتحديد سياسة الإنتاج في الأشهر المقبلة، في حين قدم تعطل الإمدادات الناجم عن عاصفة في البحر الأسود دعما لأسعار الخام.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت القياسي، تسليم يناير 2024، بنسبة 0.26 في المائة، ليصل إلى 81.89 دولار للبرميل. في الوقت نفسه، زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي، تسليم يناير 2024، بنسبة 0.42 في المائة إلى 76.73 دولار للبرميل. وارتفعت علاوة عقود خام برنت للتحميل في الأشهر الأولى على تلك التي يجري تحميلها في ستة أشهر إلى أعلى مستوى في أسبوعين، ما يشير إلى تزايد المخاوف بشأن نقص الإمدادات على المدى الطويل.

ومن جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 83.40 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 82.75 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس إن سعر السلة، التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق أول ارتفاع عقب تراجع سابق، وأن السلة خسرت نحو دولار واحد، مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 84.75 دولار للبرميل.

النفط يرتفع إلى 82 دولارا متجاهلا زيادة المخزونات الأمريكية

الاقتصادية

ارتفعت أسعار النفط اليوم خلال تعاملات متقلبة في ظل تركيز المستثمرين على اجتماع أوبك+ المقبل لسياسة الإنتاج وتجاهلهم لارتفاع مخزونات النفط الخام والبنزين ونواتج التقطير في الولايات المتحدة.

وبحلول الساعة 16:32 بتوقيت جرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 43 سنتا بما يعادل 0.5 في المائة إلى 82.11 دولار للبرميل. وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 49 سنتا أو 0.6 في المائة إلى 76.90 دولار للبرميل.

وبحسب «رويترز» ارتفع الخامان القياسيان أكثر من دولار في وقت سابق بالجلسة وتراجعا لفترة وجيزة قبل صدور تقرير المخزونات الأمريكية الأسبوعي ليرتفعا مجددا.

وقال مات سميث المحلل لدى كبلر «ستظل الأسعار متقلبة حتى نحظى بوضوح أكبر من أوبك».

وارتفع الخامان القياسيان نحو 2 في المائة أمس بفضل احتمال تمديد تحالف أوبك+، الذي يتألف من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء مثل روسيا، تخفيضات الإمدادات أو زيادتها.

وواصل تحالف أوبك+ اليوم المحادثات التي وصفتها مصادر بأنها صعبة. وذكرت مصادر أن من المتوقع أن ينعقد اجتماع لتقرير سياسات الإنتاج للعام المقبل غدا مثلما هو مخطط له.

وذكر سميث «نتوقع أن تمدد السعودية خفضها للإنتاج بواقع مليون برميل يوميا مع صدور أنباء إيجابية قليلة أخرى من الاجتماع».

وأفادت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية اليوم بحدوث زيادة مفاجئة في مخزونات النفط الخام والبنزين ونواتج التقطير في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي مما يشير إلى ضعف الطلب.

وقال جيوفاني ستاونوفو المحلل لدى يو.بي.إس إنه على الرغم من ذلك، فإن أثر هذه الزيادات في المخزون قابله السحب الضخم من منتجات مكررة أخرى.

وعطلت عاصفة شديدة في منطقة البحر الأسود ما يصل إلى مليوني برميل يوميا من صادرات النفط من قازاخستان وروسيا، وفقا لمسؤولين حكوميين وبيانات ملاحية، ما يزيد من احتمال وجود شح في الإمدادات على المدى القصير.

وقالت وزارة الطاقة في قازاخستان إن أكبر حقول النفط في البلاد خفضت إنتاج النفط اليومي 56 في المائة اعتبارا من 27 نوفمبر.

«كوب 28» ينطلق في دبي وسط تطلعات لتقدم ملموس في العمل المناخي

الشرق الأوسط

ينطلق يوم الخميس في مدينة دبي الإماراتية مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «كوب 28»، حيث يتطلع لإحراز تقدم ملموس بشأن العمل المناخي العالمي، وإعطاء دفعة كبيرة للجهود الدولية الساعية إلى تنفيذ التعهدات والالتزامات الخاصة بمواجهة التغيرات المناخية.

المؤتمر الذي يُعقد خلال الفترة من 30 نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي إلى 12 ديسمبر (كانون الأول) المقبل في مدينة إكسبو دبي، والذي يجمع وفوداً من نحو 200 دولة هذا الأسبوع لحضور المؤتمر يضع شعار «نتحد، ونعمل، وننجز»، تتطلع فيه الإمارات للتعاون مع جميع دول العالم والأطراف المعنية كافة لتحقيق نتائج ومخرجات متوازنة وطموحة وشاملة للجميع، وذلك بهدف أن تكون إرثاً يمنح الأمل للأجيال القادمة، وبهدف التوصل إلى حلول تحقق هدفها في جعل المؤتمر قمة للتنفيذ، وليس للتعهدات فحسب.

وسيحضر أكثر من 70 ألف شخص، وهو عدد غير مسبوق في مؤتمرات كوب السابقة، بينهم البابا فرنسيس والملك تشارلز الثالث ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إضافة إلى حشد كبير من رؤساء دول وحكومات ووزراء وممثلي منظمات غير حكومية وأصحاب أعمال وصحافيين، حيث سيعكف على مناقشة مسألة المناخ برعاية الأمم المتحدة.

قمة القادة

وسيبدأ المؤتمر بمراسم افتتاح، يلي ذلك «قمة القادة» التي تستغرق يومين ويلقي خلالها قرابة 140 رئيس دولة وحكومة كلمات، قبيل محادثات تستمرّ نحو عشرة أيام. يبقى موعد انتهاء المؤتمر غير نهائي، إذ إنّ غالباً ما يتمّ تمديده ليوم أو يومين.

وتسعى الرئاسة الإماراتية للمؤتمر لاستعادة الزخم اللازم لتحقيق التقدم في العمل المناخي، والوصول إلى إجماع عالمي، وتقديم خريطة طريق لتحقيق تحول جذري في نهج العمل المناخي في المستقبل، والوصول إلى مخرجات حاسمة عبر ركائز خطة عمل المؤتمر، وذلك عبر تسريع تحقيق انتقال منظم وعادل ومسؤول في قطاع الطاقة، وتطوير آليات التمويل المناخي، والتركيز على جهود التكيف لتحسين الحياة وسُبل العيش، واحتواء الجميع بشكل تام في منظومة عمل المؤتمر.

وتتمثل المهمة الكبرى التي يتعين على البلدان المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب 28) في تقييم مدى ابتعادها عن المسار الصحيح للوفاء بوعودها بالحد من ظاهرة الاحتباس الحراري بما لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية.

حلول فعالة

وعبّر الدكتور سلطان الجابر وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الإماراتي رئيس مؤتمر الأطراف «كوب 28»، عن أمله في إيجاد حلول فعالة وعملية للتحديات المناخية خلال هذه النسخة من مؤتمر المناخ.

وأضاف خلال مؤتمر صحافي: «لدينا حتى الآن أكثر من 97 ألف مندوب مسجل في المنطقة الزرقاء، وسجلنا أكثر من 400 ألف زائر في المنطقة الخضراء، نسخة مؤتمر المناخ في الإمارات هذا العام ستكون الأكثر شمولا على الإطلاق».

وتابع: «نشكر جميع الفرق المشاركة في تنظيم مؤتمر المناخ في الإمارات على جهودهم المبذولة»، مشيرا إلى أن دولة الإمارات لديها بنية تحتية وتكنولوجية، ولافتاً إلى أن عوامل النجاح لمؤتمر المناخ هذا العام تتوفر في دولة الإمارات.

وزاد الدكتور الجابر: «هناك فجوة كبيرة بين الطموحات والأفعال فيما يخص التحديات المناخية، وعلينا تقليل تلك الفجوة، وعلينا قبل وضع الأهداف المناخية الكبيرة معرفة الطريق الصحيحة لتحقيقها».

وتابع: «لا يمكننا الاستمرار في الحديث عن حل المشاكل المناخية دون وضع خطة مالية محددة وميزانية لتحقيق ذلك».

ولفت الجابر إلى أنه مصمم على إسناد مسؤولية تقييد ارتفاع حرارة الكوكب عند 1.5 درجة إلى جميع الشركات والدول وأصحاب المصالح، مؤكدا: «حان الوقت لنتحد لمواجهة التغيرات المناخية»، مشدداً على أن «كوب 28» على أتم الاستعداد لاستقبال ممثلي الدول والشركات والقطاعات المختلفة وفئة الشباب وممثلي السكان الأصليين حول العالم.

أول حصيلة علمية

وسيشهد «كوب 28» أول حصيلة عالمية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف اتفاق باريس للمناخ 2015، ما يتيح محطة مهمة وحاسمة لتوحيد الرؤى والاستجابة للتقارير العلمية، التي تشير إلى ضرورة خفض الانبعاثات بنسبة 43 في المائة بحلول عام 2030، للحفاظ على إمكانية تحقيق هدف تفادي تجاوز الارتفاع في درجة حرارة الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية، وسيسهم إنجاز الحصيلة العالمية في تحقيق الزخم اللازم لمفاوضات هذا المؤتمر ومؤتمرات الأطراف المستقبلية.

ويسعى المؤتمر لاستكمال مسيرة الجهود العالمية لمواجهة تحديات التغيّر المناخي، وزيادة التمويل، ورفع سقف الطموحات والالتزامات للبلدان تجاه تحويل تحديات المناخ إلى فرص اقتصادية وتنموية مستدامة، تعزّز الإجراءات العالمية بتخفيف تداعيات التغيّرات المناخية.

وتتمثل مهمة رئيسية أخرى للمؤتمر في إطلاق أول صندوق عالمي للأضرار الناجمة عن التغير المناخي، وهو مخصص لمساعدة البلدان التي عانت بالفعل من أضرار لا يمكن تداركها من تأثيرات تغير المناخ مثل الجفاف والفيضانات وارتفاع منسوب مياه البحر.

وتوصل ممثلون من البلدان المتقدمة والنامية إلى اتفاق مبدئي بشأن إنشائه. وستقوم جميع الدول بمراجعة هذا الاتفاق، في الوقت الذي لن يكون هذا الاتفاق نهائيا حتى توافق عليه الدول المشاركة في مؤتمر «كوب 28».

المسيرة الدولية

يُذكر أن المسيرة الدولية لمفاوضات مكافحة التغيّر المناخي بدأت خلال قمة الأرض، التي عقدت في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992، وتشكلت عقب هذه القمة الهيئة الرسمية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، بهدف السماح للنظام البيئي بتحقيق التنمية المستدامة، وتثبيت غازات الاحتباس الحراري في إطار زمني.

ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ عام 1994، وصادقت عليها 199 جهة مشاركة من الدول والمنظمات، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وانطلقت الدورة الأولى لقمة المناخ «كوب 1» في مدينة برلين الألمانية عام 1995، وعقب ذلك تقرر عقدها سنوياً.

مصر: «دانة غاز» تستعد لبرنامج حفر مكثف بـ11 بئراً تنموية و3 آبار استكشافية

القاهرة: صبري ناجح

الشرق الأوسط

أعلنت شركة «دانة غاز» الإماراتية اعتزامها ضخ استثمارات إضافية في مشروعاتها القائمة في مصر، بقيمة 43 مليون دولار، من خلال برنامج حفر مكثف خلال العام المقبل.

وقال رئيس الشركة ريتشارد هال، خلال لقائه وزير البترول المصري طارق الملا، الأربعاء، إن شركته تعتزم «ضخ استثمارات إضافية تبلغ نحو 43 مليون دولار، في إطار استعداداتها لتنفيذ برنامج حفر مكثف خلال عام 2024 في مناطق امتيازها، يتضمن حفر 11 بئراً تنموية و3 آبار استكشافية، بهدف زيادة الإنتاج بمقدار نحو 30 مليون قدم مكعب غاز يومياً ومواجهة التناقص الطبيعي للآبار».

وأكد هال التزام شركته «العمل في مصر والتوسع فيها».

تبلغ الاحتياطيات المؤكدة للشركة الإماراتية في مصر بنهاية عام 2022، نحو 42.1 مليون برميل نفط مكافئ، مقارنةً بـ43.5 مليون برميل نفط مكافئ في نهاية عام 2021، وفق تقييم شركة «غافني كلاين أسوسييتس» (GCA) في 31 ديسمبر (كانون الأول) 2022.

وتمتلك «دانة غاز»، حالياً أربعة امتيازات برّية في مصر تغطي مساحة 796 كيلومتراً مربعاً، وهي: المنزلة، وغرب المنزلة، وغرب القنطرة، وشمال الصالحية. يجري الإنتاج حالياً من نحو 30 بئراً متصلة بشبكة من الأنابيب بطول 600 متر تقوم بنقل إنتاج الغاز من هذه الآبار إلى منشأة «الوسطاني» لمعالجته وفصل الغاز الجاف والمكثفات والغاز البترولي المسال، وفق الموقع الإلكتروني للشركة.

في عام 2022، انخفض إنتاج الشركة على أساس سنوي بنسبة 8.4 في المائة إلى 25.900 برميل نفط مكافئ يومياً، نتيجة انخفاض الحقول الطبيعية. ويتألف هذا الإنتاج من متوسط إنتاج يومي قدره 125 مليون قدم مكعبة من الغاز و2.757 برميل من المكثفات و206 ملايين طن من غاز البترول المسال.

من جانبه أكد وزير البترول المصري، وفق بيان صحافي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، أنه رغم التحديات فإن هناك ثقة متبادلة بين قطاع البترول والغاز، وشركائه من شركات البترول العالمية، وشراكة استراتيجية ناجحة ممتدة منذ سنوات، مشيراً إلى أن «مصر تعد أرض الفرص الواعدة في مجال البترول والغاز لما تتمتع به من بنية تحتية قوية ومهارات وخبرات متميزة وموقع جغرافي محوري، مما مكّنها من التحول بالفعل إلى مركز إقليمي للغاز الطبيعي، إذ يجري توريده

من الدول المجاورة وإعادة تصديره من مصانع الإسالة المصرية للأسواق العالمية خصوصاً أوروبا».

وأضاف الوزير أن «مصر تمتلك سعات فائضة في مصانع الإسالة بإدكو ودمياط، وقادرة على تلبية طلب دول شرق البحر المتوسط لإسالة الغاز»، مشيراً إلى أن العمل جارٍ مع شركاء القطاع الأجانب على زيادة الإنتاج بتوافق تام من خلال تنفيذ برامج حفر مكثفة خلال الفترة المقبلة للاستمرار في تلبية احتياجات السوق المحلية وتوفير فائض للتصدير وصناعات القيمة المضافة.

وأفاد البيان بأن الوزير بحث مع نائب رئيس شركة «بتروناس» الماليزية للغاز المسال، أبانج يوسف، والوفد المرافق له، أنشطة الشركة بالتعاون مع شركة «شل»، في تنمية المرحلة العاشرة من مشروع حقول غرب الدلتا العميق بالبحر المتوسط والإنتاج منه، فضلاً عن الاستعداد لبدء العمل في المرحلة الحادية عشرة من المشروع، بالإضافة إلى بحث جهود خفض الانبعاثات وتحقيق أقصى استفادة من الثروات الطبيعية.

من جانبه، أشار نائب رئيس «بتروناس» إلى أن شركته تعمل بشكل جاد في التوسع في الطاقات المتجددة وإنتاج الأمونيا الخضراء، وتعمل على توجيه معظم إنتاج الغاز الطبيعي للتصدير وصناعات القيمة المضافة، مشيراً إلى أن «العام القادم سيشهد بدء الإنتاج من المرحلة العاشرة لمشروع حقول غرب الدلتا العميق... وتحقيق المزيد من الاكتشافات وزيادة الاحتياطيات والإنتاج في مصر».

اجتماع «أوبك+» ما هي السيناريوهات المتوقعة؟

غالب درويش
اندبندنت

تتجه أنظار أسواق النفط العالمية إلى الاجتماع المؤجل لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها المعروف بتحالف «أوبك+» لوضع سياسة الإنتاج لعام 2024 مع تركيز المتداولين لنتائج الاجتماع المرتقب، بينما تتزايد التوقعات في شأن إقرار أعضاء التحالف تخفيضات إضافية في الإنتاج.

يأتي هذا الاهتمام في وقت يواجه فيه التحالف الذي تقوده السعودية وروسيا ما يعتبره المحللون إمدادات عالية وفيرة، إضافة إلى حل الخلاف بين بعض الدول الأعضاء على حصص الإنتاج.

واضطرت منظمة «أوبك»، أواخر الأسبوع الماضي، إلى تأجيل الاجتماع الحاسم لوزراء دول «أوبك» لمدة أربعة أيام في ظل تحفظ أنغولا ونيجيريا حيال حصص الإنتاج الأقل، على أن يعقد الاجتماع افتراضياً عبر الإنترنت بدلاً من الحضور الشخصي في مقر «أوبك» في فيينا، وفق ما كان مخططاً في الأصل.

جاء الضعف الأخير في أسعار العقود المستقبلية للنفط الخام على رغم استطلاع وكالة «بلومبيرغ» للمتداولين والمحللين، الذي أظهر توقع نصفهم اتخاذ المجموعة إجراءات إضافية لتقليل الإمدادات في السوق.

وبحسب الوكالة، من المتوقع حالياً أن تمدد السعودية وروسيا تخفيضات الإمدادات الطوعية، في ما يقول المحللون النفطيون، إن تطبيق تخفيضات جماعية أعمق، يعتبر من ضمن الخيارات المطروحة، كما سيكون لقرار التحالف تأثير عميق على التداول في الربع الحالي وفي العام المقبل كذلك.

وتعهدت السعودية وروسيا وأعضاء آخرون في اجتماع «أوبك+» الأخير تخفيضات إجمالية في إنتاج النفط بنحو خمسة ملايين برميل يومياً، أو نحو خمسة في المئة من الطلب العالمي اليومي، في سلسلة خطوات بدأت في أواخر عام 2022.

ويشمل ذلك خفض الإنتاج الطوعي الإضافي للسعودية بمقدار مليون برميل يومياً، الذي من المقرر أن ينتهي في نهاية ديسمبر (كانون الأول) المقبل، وخفض الصادرات الروسية بمقدار 300 ألف برميل يومياً أيضاً حتى نهاية العام.

وتهدف المجموعة إلى إنتاج 40.58 مليون برميل يومياً في العام المقبل بعد تعديل الخطوط الأساس والأهداف لعديد الدول مقارنة بالمستويات المعمول بها هذا العام.

تم تخفيض الأهداف لعدد من الأعضاء الأفارقة في 2024 بحيث تتماشى مع خفض مستويات الإنتاج، ويسمح الاتفاق أيضاً لدولة الإمارات التي تعمل على تعزيز طاقتها الإنتاجية بزيادة الإنتاج في 2024.

ووصلت مستويات إنتاج «أوبك+» اعتباراً من أكتوبر (تشرين الأول) 2023 إلى 38.19 مليون برميل يومياً، وهي تشمل التخفيضات الطوعية الإضافية للسعودية وروسيا بإجمالي 1.3 مليون برميل يومياً.

الدور الفعال لتحالف «أوبك+»

من المؤكد أن تحالف «أوبك+» خلق تشكيلاً «مستقراً» لسوق النفط خلال الفترة الماضية، على رغم التحديات التي مرت على التحالف وتطورات قطاع الطاقة العالمي وإنتاج البدائل المتجددة إضافة إلى ضغوط التطورات العسكرية والحروب في العالم.

في الوقت الراهن لا أحد من التجمعات قادر على معالجة عدم التوازن في السوق إلا تحالف «أوبك+» إذ تستوعب قيادة «أوبك» معظم التداعيات التي تتأثر بها الدول المستهلكة للنفط.

تحديات أخرى

بلا شك يواجه المنتجون تحديات كبرى مع الأحداث ولعل أبرزها عدم التزام بعض الدول بحصص الإنتاج أو المطالبة بحصص أكبر في وقت «صعب» إضافة إلى أن زيادة الإنتاج الفائض في السوق من دون تنسيق من شأنه أن يضر باستقرار السوق، بخاصة ما تقوم به إيران وفنزويلا.

التحدي الآخر، يتمثل في خفض كلفة إنتاج الطاقة في عديد الدول خارج المنظمة ومنها أميركا، إضافة إلى تحدي فائض المخزون الاستراتيجي، ولعل تباطؤ اقتصاد العالم في ظل رفع الفائدة وتراجع الإنتاج الصيني عوامل أخرى تدخل في تراجع الطلب على النفط.

في اجتماع، الخميس المقبل، بلا شك سيكون تراجع الأسعار في قمة أجندة «أوبك+» خصوصاً مع القرارات المرتقبة بخصوص مستوى خفض الإنتاج الطوعي، بالاستمرار أو بالعمل على تعميقه أو تأجيله لاجتماع قادم في العام الجديد.

ما نلاحظه الآن هو استقرار في الأسعار على رغم الأخطار والتقلبات، لكن ستظل قوة «أوبك+» مهيمنة لتعويض أي اضطراب في السوق.

المعنويات لا تزال سلبية

وفي هذا السياق، قال رئيس استراتيجية السلع الأولية لدى «آي أن جي غروب أن في» في سنغافورة، وارن باترسون، إن المعنويات في سوق النفط لا تزال سلبية، وهناك احتمال متزايد بأن نرى خفضاً أعمق للإنتاج من جانب التحالف الأوسع نطاقاً، ولو حدث هذا فسيقدم دعماً جيداً للسوق يستمر خلال عام 2024.

تجنب أي انقسام

قال المحلل في «بنك الكومنولث الأسترالي» فيفيك دار لوكالة «بلومبيرغ»، إن السعودية وأعضاء «أوبك+» الآخرين سيحرصون على تجنب أي انقسام، وسيتعين على دول التحالف إظهار انضباط كبير في الإنتاج أو في الأقل قدرتهم على التحكم في الإمدادات، لتقليص المخاوف من وجود فائض كبير في أسواق النفط خلال عام 2024.

لا تغييرات كبرى

على الجانب الآخر، يرى المحلل النفطي الكويتي، خالد بودي أن من غير المتوقع إجراء تغييرات كبرى خلال اجتماع «أوبك+» المقبل لا سيما في كميات الإنتاج وحصص الأعضاء، فالأسعار ما زالت جيدة على رغم ما حدث من خفض في الفترة الأخيرة.

وقال بودي، إن تحركات تحالف «أوبك+» تهدف في الأساس إلى الحفاظ على الاستقرار والتوازن في أسعار النفط، ولكن إذا حدث أي تغيير في كميات الإنتاج فقد تكون تخفيضات محدودة بهدف الحفاظ على تماسك الأسعار وحمايتها من أي مزيد من التراجع وليس بهدف رفع الأسعار.

وأضاف أن «أوبك+» لا تريد للأسعار أن تشهد مزيداً من الارتفاع عن مستوياتها الحالية فأي ارتفاع في الأسعار قد يوجد ضغوط على التحالف لرفع الإنتاج فضلاً أن أسعاراً أعلى من المستويات الحالية ستضر بالدول النامية المستوردة للنفط وربما يجعلها تتراجع عن شراء كميات جديدة من الخام أو تخفض الكميات المستوردة عادة بسبب صعوبة توفير الموارد المالية لشراء الكميات المعتادة وتلجأ إلى سياسة ترشيد الاستهلاك مما يؤدي إلى تراكم الفوائض في أسواق النفط، من ثم يحدث ضغط على الأسعار ويؤدي إلى تراجعها، وهذا ليس في صالح الدول المنتجة للنفط.

خيارات مفتوحة

وقال الباحث والمحلل الاقتصادي علي الحازمي، إن الخيارات كلها مفتوحة على مصراعيها أمام «أوبك+» ولكن الخيار الأقرب هو الإبقاء على الخفض الطوعي لإنتاج الخام حتى الربع الأول 2024. وتوقع أن يكون هناك تريث في تعميق الخفض الطوعي للخام في الوقت الحالي رغم وجود خلاف بين دول «أوبك+» في شأن خفض حصص بعض الدول الأفريقية.

وأوضح الحازمي، أن هذا القرار المتوقع سيأتي في ظل إغراق النفط الإيراني للأسواق وزيادة الإنتاج الأميركي إضافة إلى رفع الحظر عن النفط الفنزويلي في وقت سابق، موضحاً أنه في ضوء تلك الظروف الراهنة سيتم تأجيل زيادة مستويات الخفض الطوعي للإنتاج وخصوصاً مع الضبابية التي يمر بها القطاع الصناعي بالصين والنمو المتعلق بالدول الأوروبية والدول الكبرى الصناعية.

تمديد أو تعميق الخفض

إلى ذلك، توقع المحلل الاقتصادي ورئيس الاستثمار في شركة «أي تي أي غلوبال هوريزون» علي حمودي، أن يقوم تحالف «أوبك+» بتمديد تخفيضات إمدادات الخام أو تعميقها إلى العام المقبل من أجل دعم الأسعار التي يتم تداولها هذه

الأيام فوق 80 دولاراً للبرميل بقليل، بخفض من نحو 98 دولاراً في أواخر سبتمبر (أيلول) الماضي.

ضغط متزايد

بدوره، يقول نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية في «كامكو إنفست» رائد دياب إن التطور الأخير في سوق النفط العالمي يظهر مدى الضغط المتزايد على منتجي «أوبك+» لمزيد من كبح الإنتاج من أجل الحفاظ على الأسعار مرتفعة.
وأضاف دياب أن هناك انقساماً بنسب متساوية حول ما إذا كان سيتم اتخاذ قرار بخفض إضافي بمقدار مليون برميل يومياً وتقاسمه بين أعضاء «أوبك+»، إضافة إلى الخفوضات الحالية والخفوضات الطوعية للسعودية وروسيا. ويعتقد بأنه في ظل غياب البيانات القوية حيال الطلب على النفط، فإن الأسعار قد تتجه أكثر نحو الانخفاض وفي ظل ارتفاع الإنتاج من الولايات المتحدة، لافتاً إلى أن هناك انتظاراً لمزيد من البيانات الاقتصادية وبيانات الطلب حول العالم، بخاصة الاقتصادات الكبيرة التي ستظهر في ديسمبر (كانون الأول) المقبل، وتوقع رؤية خفوضات طوعية أصغر من الأعضاء الذين وافقوا على قرار السعودية بينما ستزداد المراقبة للمنتجين غير الملتزمين.

وفرة المعروض

من جانبه، أشار رئيس قسم البحوث لدى «إيكويتي غروب» العالمية رائد الخضر إلى أن معظم التوقعات تذكر أن تحالف «أوبك+» يدرس احتمالات تعميق خفض مستويات الانتاج الحالية، بخاصة مع وفرة المعروض من الدول خارج «أوبك+» وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية، وقال إن السعودية التي نفذت خفضاً طوعياً بواقع مليون برميل يومياً من إنتاجها منذ يوليو (تموز) إلى نهاية العام، تحاول جاهدة إقناع بقية الأعضاء بالانضمام وخفض الإنتاج. وأوضح أن سياسة خفض الإنتاج نجحت في دعم الأسعار العالمية نسبياً وأن السعودية تسعى إلى الوصول للتوازن في الأسواق العالمية، خصوصاً مع استمرار مخاوف انخفاض الطلب على الصعيد العالمي الفترة المقبلة.

أسعار الخام ترتفع

وفي ظل عدم وضوح الرؤية تجاه خطوة «أوبك+»، مرت أسواق النفط بفترة تقلب، لكن أسعار النفط ارتفعت بعد سلسلة من الخسائر، وسط خفض الدولار الأميركي إلى جانب تقييم السوق إمكانية إجراء تخفيضات أعمق في الإنتاج من قبل تحالف «أوبك+» مقابل إشارات على أن العرض العالمي يفوق الطلب.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 92 سنتاً بما يعادل 1.15 في المئة إلى 80.90 دولار للبرميل، في طريقها لإنهاء موجة خسائر استمرت أربعة أيام، أما العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي فارتفعت 94 سنتاً، أو 1.26 في المئة، إلى 75.80 دولار للبرميل، بعد تراجعها لثلاث جلسات متتالية.

كانت أسعار النفط الخام تراجعت بنحو الخمس منذ أواخر سبتمبر الماضي، بسبب وفرة الإمدادات والمخاوف في شأن أوضاع الاقتصاد عالمياً، مما يضغط على التحالف المكون من 23 دولة للتدخل في اجتماع هذا الأسبوع.

أولويات مصر في «كوب 28».. تمويلات بالمليارات لمشروعات خضراء

مها أبو ودن - محمود كمال

اقتصاد الشرق

مع انطلاق فعاليات قمة المناخ «كوب 28» الإمارات اليوم، تستعد مصر لطرح أجندة خلال الحدث حافلة بمشروعات تحتاج إلى تمويلات بمليارات الدولارات، لا سيما في مجالات الطاقة المتجددة والنقل. وفي هذا الإطار، حددت وزارة التخطيط المصرية أولوياتها في تنويع مصادر التمويل اللازم للاستثمارات الخضراء، في حين تسعى وزارة المالية إلى التوسع في استخدام التمويل السيادي الأخضر، بحسب مسؤولين حكوميين تحدثوا إلى «الشرق».

جدول أعمال مؤتمر كوب «28» في دبي الذي يستمر حتى 12 ديسمبر المقبل، يشمل موضوعات متنوعة تتناول خفض الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، والتأقلم مع الظواهر المناخية المتطرفة، وتداول انبعاثات الكربون، وعدم المساواة بين الجنسين، وغيرها من القضايا المرتبطة بالتغير المناخي وآثاره على الاقتصادات والأوضاع المعيشية والاجتماعية لشعوب العالم.

البيئة

وزيرة البيئة المصرية ياسمين فؤاد، قالت لـ«الشرق» إن بلادها لديها أجندة كبيرة من المشروعات التي تحتاج إلى تمويلات بمليارات الدولارات، خصوصاً في مجالات الطاقة المتجددة والقطار الكهربائي، ومشروعات خاصة بالتكيف في الزراعة، وتحلية مياه البحر.

خلال قمة المناخ الأخيرة «كوب 27» التي استضافتها مصر في شرم الشيخ العام الماضي، كان المسار التفاوضي قد شهد للمرة الأولى إدراج بند الخسائر والأضرار في أجندة المؤتمر، بعد رفض إدراج هذا البند لسنوات عديدة من قبل الدول المتقدمة. كما شهدت القمة الإعلان عن إنشاء صندوق للتعويضات لتمويل الخسائر والأضرار، إلى جانب عدم وضع معايير تعسفية على الدول النامية لوضع خططها لخفض الإنبعاثات.

فؤاد أكدت لـ«الشرق» أن من أهم أولويات مصر من «كوب 28»، تنفيذ التوصيات التي خرجت من مؤتمر شرم الشيخ، والمتمثلة في إنشاء صندوق الخسائر والأضرار وتفعيل المهام الخاص به، موضحة أن الصندوق يستهدف جمع تمويلات من دول مجموعة العشرين، إلى جانب دول مجموعة السبع، وأي دولة متقدمة أخرى.

فيما يتعلق بحجم الاستثمارات التي يستهدفها صندوق الخسائر والأضرار، أوضحت الوزيرة المصرية أن توصيات «كوب 27» خرجت بإنشاء الصندوق وتفعليه فقط، «ولم تحدد مبلغاً معيناً». وقالت إن «هدف (كوب 28) الرسمي، هو التفاوض على التمويل والتكيف والخسائر والأضرار»، مضيفة أن الصندوق يُعد آلية لتعويض الدول التي تتأثر بتغير

المناخ وتتعرض لكوارث طبيعية.

قالت فؤاد: «تحتاج مصر إلى تمويلات لمشروعات جديدة عدة سيتم عرضها وبحث سبل تمويلها خلال مؤتمر (كوب 28) الإمارات، أبرزها المرحلة الثانية من القطار الكهربائي، ومشروعات خاصة بالتكيف في مجال الزراعة، إضافة إلى مشروعات تحلية مياه البحر، واستمرار التوسع في الطاقة الجديدة والمتجددة لتصل نسبتها إلى 42% من الطاقة المستخدمة بحلول 2030 حسب خططنا المستقبلية».

وزيرة البيئة أشارت لـ«الشرق» أيضاً إلى أنه «لا يوجد مبلغ مالي محدد لإجمالي استثمارات المشروعات المصرية المطلوب تمويلها، حيث من المقرر أن نتقدم بورقة عمل، ومن خلالها ننظر إلى المستثمر أو جهة عمل التي تستطيع تمويل المشروع».

من بين المخرجات التي جاءت بها القمة في دورتها الماضية في مصر، تقديم الدول لحزمة من القرارات التي أكدت التزامها بالحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية عند 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل مستويات عصر الصناعة.

طموحات المالية

أكد مسؤول في وزارة المالية المصرية تحدث مع «الشرق» شريطة عدم نشر اسمه، أن الوزارة ستطلب التوسع في استخدام التمويل السيادي الأخضر في تمويل المشروعات التي تحدّ من الانبعاثات الكربونية، والتي تشمل الاستفادة من التمويل الأخضر المستدام في منح أولوية للمشروعات الصناعية الخضراء في مجالات عديدة، منها الطاقة المتجددة، والصناعات البديلة لمنتجات البلاستيك، والنقل الذكي، ومشروعات تحلية المياه المعتمدة علي التمويل عبر السندات الزرقاء.

المسؤول أضاف أن الحكومة ستعرض أيضاً ملفاً داخلياً يمنح مزايا ضريبية لعدد من المشروعات الصناعية التي تعتمد علي وسائل الاستدامة البيئية، ومنها علي سبيل المثال المشروعات التي تعتمد على مصادر الطاقة النظيفة والكهرباء بدلاً من الوقود المعتاد ذي الأثر البيئي السيئ، وكذلك المشروعات التي تنتج مواد بديلة للمنتجات الملوثة للبيئة. كما أنها ستعرض مشروعات تشمل فرض رسوم إضافية علي المشروعات الملوثة للبيئة أو كثيفة الاستهلاك للطاقة غير النظيفة، لصالح مشروع التأمين الصحي الشامل.

قال مسؤول وزارة المالية: «سنعرض أيضاً عدداً من الفرص الاستثمارية التي تجذب المستثمرين إلى نظام المشاركة بين القطاعين العام والخاص من نوعية المشروعات ذاتها الصديقة للبيئة، مثل مشروعات تحلية المياه واستخدامها في أغراض الري، ومحطات الكهرباء أيضاً».

التخطيط

من جهته، أشار هشام بدر مساعد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية إلى أن بلاده لن تكتفي من خلال مشاركتها في مؤتمر «كوب 28» بإلقاء الضوء على نتائج جهودها المثمرة وعرض خططها المستقبلية وتوسيع آفاق التعاون مع مختلف الشركاء فحسب، بل ستستهدف أيضاً من خلال مبادراتها المختلفة، سدّ الفجوة التمويلية من أجل تحقيق تنمية شاملة في الدول العربية والأفريقية، وترسيخ مبادئ التعاون المتكافئ بين الدول، بما يكفل تكافؤ الفرص لتحقيق مستقبل مستدام لكافة شعوب العالم.

بدر أضاف لـ «الشرق» أن مصر ستبحث خلال مشاركتها أيضاً تنويع مصادرها التمويلية بشكل تشاركي، مع التركيز على الاستثمارات الخضراء.

وقال: «سنتابع ما تحقق على صعيد إنشاء صندوق الخسائر والأضرار، والذي يهدف إلى مساعدة البلدان الأكثر تضرراً من التغيرات المناخية، وتحمّل الدول المتقدمة مسؤولياتها تجاه مواجهة مخاطر تغير المناخ».

تستهدف مصر وفقاً لمساعد وزيرة التخطيط المصرية الاستمرار في جهودها لتحويل التصريحات والالتزامات الشفهية إلى مبادرات عملية على أرض الواقع.

المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

في ما يتعلق بمشاركة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس في القمة، قال أحمد سعد، المدير التنفيذي للهيئة في حديث لـ «الشرق»: «نعمل على توقيع مذكرات تفاهم (ملياية) خلال (كوب 28)، لإقامة مشروعات استثمارية جديدة».

أضاف: «نستهدف جذب استثمارات في قطاعات الطاقة النظيفة، لا سيما تموين السفن بالطاقة النظيفة أو الطاقة المشتقة من الهيدروجين الأخضر (الأمونيا الخضراء، الميثالون الأخضر)، فضلاً عن قطاع اللوجستيات، وذلك في إطار خطتنا لأن تصبح المنطقة مركزاً إقليمياً لمصادر الطاقة النظيفة».

كذلك أشار إلى أن الهيئة تعمل على جذب استثمارات لتوطين صناعة السيارات في شرق بورسعيد، فضلاً عن المشروعات كثيفة الطاقة والهيدروجين الأخضر في منطقة السخنة، والصناعات الغذائية والمنسوجات في القنطرة غرب، والشرائح الذكية والشركات التكنولوجية والصناعات المغذية للطاقة المتجددة مثل الألواح الشمسية في شرق بورسعيد.

وقال: «نستهدف استثمارات تزيد الأنشطة التصديرية لجذب العملة الصعبة، مستغلين موقع مصر الجغرافي وإمكاناتها، والمزايا والحوافز التي تمنحها المنطقة للمستثمرين».

التعاون الدولي

يُعد التغير المناخي أحد أهم القضايا التي تحظى بالاهتمام على المستوى العالمي، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى التهديدات التي تفرضها آثار تغير المناخ على كافة قطاعات التنمية في دول العالم.

في ما يخص الطاقة والغذاء والمياه، تضمنت مخرجات «كوب 27» في العام الماضي، الحصول على 15 مليار دولار من خلال عدد من الاتفاقيات لتمويل مشروعات برنامج « نُوَفِّي»، وهو ما توليه الحكومة المصرية اهتماماً كبيراً خلال الفترة الأخيرة.

مصدر مسؤول في وزارة التعاون الدولي قال لـ «الشرق»، إن برنامج «نُوَفِّي» سيكون بمثابة خارطة عمل الحكومة المصرية

خلال فعاليات قمة «كوب 28».

كانت مصر قد أطلقت في عام 2022، برنامج «نُوَفِّي» لجذب التمويلات والاستثمارات لقائمة من المشروعات الخضراء في قطاعات المياه والغذاء والطاقة. واستعرض المصدر المسؤول أهم المشروعات التي ستستهدف الوزارة الترويج لتمويلها في القمة، وهي تحويل محطات طاقة تنتج 5 غيغاواط من مصادر تقليدية إلى إنتاج 10 غيغاواط من مصادر متجددة، بتكلفة 10 مليارات دولار، وتحديث نظام الري في الدلتا، وإنشاء نظام إنذار مُبكر للتغيرات المناخية، والتوسع في أنظمة تحلية المياه والري بالطاقة الشمسية.

كما تتضمن أجندة المشروعات التي سيتم الترويج لتمويلها خلال القمة، عدداً كبيراً من مشروعات قطاع النقل، وأهمها تمويل امتداد الخط الأول لمترو الأنفاق حتى شبين القناطر، وتطوير مشروع خط سكة حديد أبو قير-الإسكندرية، وخط سكة حديد الروبيكي (القطار الخفيف)، وتطوير خط سكة حديد طنطا المنصورة دمياط.

أكد المصدر أن الحكومة المصرية ستحاول تجنب الاقتراض، والتركيز على مبادلة الديون، والشراكة مع القطاع الخاص، والمنح.

وعن توقعات الحكومة لمصادر وحجم التمويل المتوقع الحصول عليه خلال القمة، أكد المصدر أن هذا متوقف على «شهية الدول المانحة للتعاون التنموي، خصوصاً أن حالة عدم اليقين في أوروبا والشرق الأوسط كلفت هذه الدول الكثير من مواردها».

ماذا يُتوقّع من اجتماع «أوبك+» اليوم؟
اقتصاد الشرق

أثار تأجيل منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» الاجتماع الـ51 للجنة المراقبة الوزارية المشتركة، والاجتماع الوزاري الـ36 لدول «أوبك+»، إلى اليوم الخميس 30 نوفمبر، بدلاً من 25 و26 نوفمبر، ومن ثم تحويله لاحقاً إلى اجتماع افتراضي، الكثير من التكهنات حول أسباب التأجيل، والسيناريوهات المرتقبة.

فيما يلي أبرز الأسئلة المتداولة في السوق بهذا الشأن، وإجابات محللي قطاع النفط في «الشرق» عليها:

لماذا تم تأجيل اجتماع «أوبك+»؟
بحسب ما نقلته بلومبرغ عن مصادر في منظمة أوبك، فإن السبب الرئيسي لتأجيل اجتماع أوبك وحلفائها (أوبك+) هو لإعطاء وزراء النفط والطاقة في دول التحالف وقتاً أكثر لمناقشة التخفيضات الجديدة التي دعت إليها السعودية مع حكوماتهم من أجل التوصل إلى اتفاق لتخفيض الإنتاج. من ناحية أخرى، قالت بعض المصادر إن السبب هو استمرار المفاوضات مع ثلاث دول أفريقية (أنغولا ونيجيريا والكونغو) اعترضت على حصصها الإنتاجية التي ستدخل حيز التنفيذ ابتداءً من أول أيام العام القادم 2024.

ولماذا تم تحويله إلى اجتماع افتراضي؟
أما تحويله إلى افتراضي، فقد يكون علامة على أن الدول لا تريد الاجتماع الحضوري في العاصمة النمساوية فيينا بدون أن يكون هناك تأكيدات على وجود اتفاق. وقد يكون تحويله إلى افتراضي تزامناً مع تواجد بعض الوزراء في دبي لحضور افتتاح قمة المناخ (COP 28) التي تُعقد لأول مرة في دولة عضو بمنظمة أوبك أو تحالف «أوبك+»

لماذا تعترض الدول الأفريقية على الحصص رغم موافقتها سابقاً عليها؟
الدول الأفريقية بحاجه ماسة إلى تصدير أكبر كمية ممكنة من النفط من أجل تمويل ميزانيات هذه الدول والتي تُعتبر فقيرة رغم أنها منتجة للنفط. ولهذا تاريخياً دائماً ما تعترض على الحصص المفروضة عليها وتحاول أن تحصل على سقف إنتاج أعلى من المعطى لها.
لكن ما جرى هذه المرة هو أن الدول الثلاث الأفريقية (أنغولا ونيجيريا والكونغو) كانت قد اعترضت في آخر اجتماع للمنظمة في الصيف الماضي على الحصص، ثم تمّ تعيين بيوت خبرة خارجية لتقييم قدرة هذه الدول الإنتاجية لعام 2024، ومن ثم مراجعة هذه الأرقام مجدداً للتأكد من صحتها. وبحسب ما نقلته بلومبرغ عن مصادر فإن هذه الدول الثلاث لم ترض بالتقييم المقدم من بيوت الخبرة.

من قام بتقييم حصص هذه الدول؟
الجهات التي تولّت تقييم حصص هذه الدول ليست أوبك أو «أوبك+» بل ثلاثة مصادر مستقلة هي: «أي إتش إس» (IHS)، و«وود مكينزي» (Wood Mackenzie)، و«ريستاد إنرجي» (Rystad Energy).

ما هي الحصص المتفق عليها في الاتفاق الجديد ومتى سيبدأ العمل بها؟
الحصص المتفق عليها حالياً بدأ تنفيذها في يناير 2023، وتمّ لاحقاً من هذا العام خلال آخر اجتماع وزاري للمنظمة وحلفائها تمديد الاتفاق إلى نهاية 2024 والاتفاق على حصص جديدة يسري العمل بها مطلع العام القادم.

فيما يلي جدول تفصيلي لحصص الإنتاج المتفق عليها لعام 2024 مقارنةً بسقف الإنتاج الحالي:

الدولة	مستهدف الإنتاج من يناير إلى ديسمبر 2024 (ألف برميل يومياً)	سقف الإنتاج الحالي حتى ديسمبر 2023 (ألف برميل يومياً)
السعودية	10478	10478
روسيا	9828	10478
العراق	4431	4431
الإمارات	3219	3019
الكويت	2676	2676
المكسيك	1753	1753
نيجيريا	1380	1742
كازاخستان	1628	1628
أنغولا	1280	1455
الجزائر	1007	1007
عُمان	841	841
أذربيجان	551	684
ماليزيا	401	567
الكونغو	276	310
البحرين	196	196
الغابون	177	177
جنوب السودان	124	124
غينيا الاستوائية	70	121
بروناي	83	97
السودان	64	72
المجموع	40463	41856

هل نتوقع تغيير حصص الإنتاج في اجتماع اليوم؟
لا توجد تأكيدات حتى الآن ولكن هناك أنباء مختلفة في الإعلام عن اجتماعات حثيثة بين دول الأعضاء لتغيير حصص الإنتاج، حيث جرت مباحثات غير معلنة لإجراء خفض جديد على الخفض الحالي والذي يبلغ 5 ملايين برميل يومياً إذا ما أضفنا الخفض الطوعي للسعودية البالغ مليون برميل يومياً، و300 ألف برميل يومياً تخفضها طوعياً روسيا.

إذا لم تتفق الدول الأفريقية على الحصص ماذا سيحدث للاتفاق؟
إذا لم يحدث اتفاق مع الدول الأفريقية، فإن التحالف قد يتخذ قراراً بالاستمرار على سقوف الإنتاج الحالية، على أن يُعاد النظر بالسقوف الإنتاجية في بداية السنة الجديدة. وفي كل الأحوال لن يكون هناك تأثير كبير على السوق نظراً لأن الدول ذات الإنتاج العالي، مثل روسيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة والعراق والكويت، كلها متفقة على التخفيض وقدمت تخفيضات طوعية وغير طوعية كبيرة هذا العام.

ما هي السيناريوهات المتوقعة في اجتماع اليوم؟
أحد السيناريوهات المتوقعة في اجتماع اليوم هو أن يتفق التحالف على تخفيض بحدود مليون برميل يومياً إضافية على ما هو موجود الآن، وتستمر كل من السعودية وروسيا على التخفيض الطوعي، بمقدار مليون برميل يومياً و300 ألف برميل يومياً على التوالي، على الأقل للربع الأول من 2024.

ومن السيناريوهات المتوقعة، عدم حصول اتفاق على تخفيض من كل الدول، وبالتالي الاستمرار بالتخفيضات الحالية في 2023.

وفي حال عدم وجود اتفاق حول حصص 2024، فقد يُطلب من الدول الأعضاء الالتزام بسقوف إنتاجها الحالية، خاصة أن هناك دولاً لم تلتزم بحصصها حتى الآن.

هل ستخفض دول «أوبك+» إنتاجها أكثر؟
هذا سيناريو متوقع إلا أن كثيراً من الدول ليس لديها القدرة على خفض الإنتاج أكثر، خاصةً وأن أسعار النفط الحالية لا تخدمها من ناحية الإيرادات، وبالتالي ستفقد هذه الدول إنتاجها وحصتها السوقية والإيرادات في ذات الوقت.

أوبك متفائلة حول الطلب على النفط العام القادم.. فلماذا هناك توقعات بتخفيض الإنتاج؟
عدّة عوامل قد تسهم باتخاذ قرار بخفض الإنتاج رغم التفاؤل بنمو الطلب على النفط، ومن بين هذه العوامل: إن الطلب على النفط من الصين لم يصل إلى المستوى المطلوب، والشتاء الأوروبي حتى الآن غير قارس كما هو معتاد، بالإضافة إلى وجود مخاوف من حدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي عام 2024، وعدم اليقين من وضع الاقتصاد العالمي.

قبل اجتماع أوبك+.. 3 سيناريوهات لسياسة إنتاج النفط في 2024

دينا قدري
الطاقة

تترقب الأسواق العالمية اجتماع أوبك+ الخميس 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، لتحديد سياسة إنتاج النفط في العام المقبل (2024).

ويواجه التحالف -حاليًا- رياحًا معاكسة من جانب الطلب على النفط؛ إذ نما الطلب بصورة أضعف من التوقعات السابقة، ومن المتوقع أن يتراجع الطلب العالمي موسميًا في الربع الأول من عام 2024.

وتزايدت التكهنات حول إمكان تطبيق تخفيضات أعمق لإنتاج النفط من قبل الدول الأعضاء في التحالف، في أعقاب قرار تأجيل الاجتماع الوزاري، الذي كان من المقرر أن يُعقد في 26 نوفمبر/تشرين الثاني.

وفي هذا الصدد، رسمت شركة «إنرجي أوتلوك أدفايزرز» الأميركية (Energy Outlook Advisors) -في تقرير حصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منه- 3 سيناريوهات لما يمكن أن يحدث بعد ذلك عندما يجتمع أوبك+ يوم الخميس.

3 سيناريوهات لاجتماع أوبك+

أوضحت شركة «إنرجي أوتلوك أدفايزرز» أن السيناريو الأول يتمثّل في تطبيق تحالف أوبك+ للتخفيضات السابقة وتعميقها، خلال الاجتماع المرتقب.

وبالنظر إلى أن بعض المنتجين لا يريدون خفض الإنتاج، وبما أن أي قرار يجب أن يكون بالإجماع، فيمكن حل النزاعات عن طريق «تعديل» خطوط الإنتاج الأساسية، ومن خلال أساليب أخرى لحل النزاعات بين الأعضاء كما حدث في مناسبات مختلفة في الماضي.

وستكون النتيجة في هذه الحالة هي خفض إجمالي إضافي، ولكن التخفيضات الفعلية لن تُجرى إلا من قبل كبار المنتجين، بحسب ما جاء في تقرير «إنرجي أوتلوك»، الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة.

وقد لا يؤدي تعديل خطوط الإنتاج الأساسية إلى تغيير في إنتاج الأعضاء الذين ظلوا يرفضون خفض الإنتاج، وقد لا يكون لدى السعودية مشكلة في ذلك ما دامت أنها تستطيع الحصول على قرار موحد وإرسال رسالة إيجابية إلى السوق.

كما يُمكن أن تعلن المملكة العربية السعودية تخفيضات طوعية إضافية لشهر يناير/كانون الثاني أو الربع الأول من عام 2024.

وهذا من شأنه أن يقلب الشهر الفوري لمنحنى العقود الآجلة من حالة كونتانغو (Contango)، أي سعر العقود الآجلة أعلى من السعر الفوري، إلى حالة باكورداشن (Backwardation)، أي السعر الفوري أعلى من سعر العقود الآجلة.

وتحتاج المملكة العربية السعودية إلى حالة باكورداشن في الشهر الحالي، حتى تتمكن من التأثير في توازنات ومعنويات السوق.

ويُمكن تحقيق ذلك إذا بلغ إجمالي التخفيضات الجديدة نحو 1.5 مليون برميل يوميًا عن مستويات أكتوبر/تشرين الأول.

أما السيناريو الثاني، في حال لم يتفق أعضاء أوبك+ على الخفض، فستمدد السعودية وحلفاؤها التخفيضات الطوعية حتى يناير/كانون الثاني أو الربع الأول من عام 2024.

وأشارت «إنرجي أوتلوك» إلى أنه في حين أن هذا هو القرار الأسهل، إلا أنه قد لا يؤدي إلى حالة باكورداشن سريعة لمدّة شهر، وفي حالة كونتانغو، ستضطر السعودية إلى تقاسم قيادة السوق مع المضاربين.

ويتوقع السيناريو الثالث أن أوبك لم تتفق كمجموعة على تخفيضات إضافية.

وبدلًا من ذلك، ستعمّق المملكة العربية السعودية وحلفاؤها داخل أوبك+ التخفيضات الطوعية الحالية للقضاء على الفائض من ناحية، وفرض حالة باكورداشن في الشهر الفوري من ناحية أخرى.

ويوضح الجدول التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- إنتاج أوبك من النفط الخام وفقًا لتقديرات شركات المراقبة:

متوسط إنتاج أوبك من النفط الخام وفقا لتقدير شركات المراقبة

مليون برميل يوميًا

الدول	2021	2022	الربع الأول 2023	الربع الثاني 2023	الربع الثالث 2023	أغسطس 2023	سبتمبر 2023	أكتوبر 2023	التغير سبتمبر/ أكتوبر
الجزائر	0.913	1.017	1.013	0.979	0.952	0.940	0.958	0.961	0.003
أنغولا	1.122	1.140	1.058	1.104	1.137	1.124	1.121	1.172	0.051
الكونغو	0.263	0.261	0.268	0.265	0.261	0.261	0.252	0.257	0.005
غينيا الاستوائية	0.098	0.084	0.053	0.059	0.061	0.069	0.054	0.056	0.002
الغابون	0.182	0.197	0.194	0.206	0.207	0.211	0.206	0.216	0.010
إيران	2.392	2.554	2.572	2.698	2.996	3.050	3.069	3.115	0.046
العراق	4.046	4.439	4.393	4.147	4.295	4.300	4.314	4.329	0.015
الكويت	2.419	2.704	2.684	2.585	2.560	2.551	2.577	2.553	0.024-
ليبيا	1.138	0.981	1.157	1.164	1.152	1.159	1.169	1.143	0.026-
نيجيريا	1.373	1.205	1.347	1.233	1.269	1.249	1.399	1.416	0.017
السعودية	9.114	10.531	10.358	10.149	8.993	8.920	9.018	8.992	0.026-
الإمارات	2.727	3.066	3.045	2.941	2.910	2.911	2.924	2.940	0.016
فنزويلا	0.554	0.683	0.696	0.737	0.761	0.757	0.758	0.751	0.007-
مجموع أوبك	26.340	28.863	28.840	28.268	27.555	27.501	27.820	27.900	0.080

الطاقة Attaqa @Attaqa2 Attaqa SM attaqa.net

OPEC, 2023 & Attaqa, 2023

تأجيل اجتماع أوبك+
قبل بضعة أيام، استبعدت شركة «إنرجي أوتلوك أدفايزرز» احتمال السيناريو الأول، لأن بعض المنتجين لم يكونوا على استعداد لقبول أي تخفيضات مقترحة في الإنتاج.

أما الآن فيعمل تحالف أوبك+ على تغيير خطوط الأساس للإنتاج لبعض الأعضاء حتى يوافقوا على الخفض، ولهذا السبب يحتل السيناريو الأول مركز الاهتمام حاليًا.

وبغض النظر عن النتيجة، فقد رأت شركة الاستشارات الأميركية أن السيناريوهات الـ3 ستجد دعمًا على أرض الواقع، نظرًا إلى أن صادرات النفط من المصدرين الرئيسين داخل أوبك+ وخارجه آخذة في الانخفاض خلال الأسابيع الأخيرة.

ففي الأسابيع الـ6 الماضية، انخفضت الصادرات من روسيا والسعودية والإمارات والولايات المتحدة والنرويج بمقدار 3.88 مليون برميل يوميًا.

وإذا خفّض تحالف أوبك+ الإنتاج بطريقة أو بأخرى، فستستمر الصادرات في الانخفاض.

بينما تأجيل اجتماع أوبك+ حتى 30 نوفمبر/تشرين الثاني سيمنح الأعضاء الوقت الكافي لتسوية الخلافات بشأن الحصص وخطوط الأساس، وسيمنحهم أيضًا رؤية أفضل لبيانات النفط لشهر نوفمبر/تشرين الثاني، بحسب «إنرجي أوتلوك».

بالإضافة إلى ذلك، سيكون الاجتماع قريبًا من التاريخ الذي تعلن فيه أرامكو أسعار البيع الرسمية لشهر يناير/كانون الثاني 2024، التي تصدر عادةً في الخامس من كل شهر.

وأشارت «إنرجي أوتلوك» إلى أن أسعار البيع الرسمية لأرامكو أُستعملت بوصفها أداة سياسية منذ العام الماضي (2022).

وإذا وافق تحالف أوبك+ على الخفض وأعلنت السعودية تمديد تخفيضاتها الطوعية الحالية، مع إضافة «مصاصة»، فمن المرجح أن تزيد أرامكو أسعار البيع الرسمية الخاصة بها، خاصةً لآسيا.

بالإضافة إلى ذلك، ترى شركة الاستشارات الأميركية أنه كان لا بد من تأجيل اجتماع أوبك+، نظرًا إلى انخفاض أسعار النفط فجأة، وقد احتاجت السعودية وحلفاؤها إلى مزيد من الوقت لمحاربة الانخفاض السريع وسط أحداث أخرى في المنطقة.

توقعات الطلب وأسعار النفط
أشار تقرير «إنرجي أوتلوك» إلى أن تحالف أوبك+ قد عاد إلى المربع الأول، إذ كان بالضبط في ديسمبر/كانون الأول الماضي.

وبطريقة أو بأخرى، ستتجه المجموعة الآن إلى الخفض لتجنب الخطأ الذي أُرتكب العام الماضي (2022) عندما قرر أوبك+ عدم خفض الإنتاج.

إذا انتهى الأمر إلى السيناريو الأول الذي يتضمن تخفيضًا طوعيًا إضافيًا من قبل المملكة، فمن المرجح أن تشهد أسعار النفط ارتفاعًا، مع انقلاب منحنى العقود الآجلة للشهر الفوري من حالة كونتانغو إلى باكورداشن.

إلا أن هذا السيناريو يحمل مشكلة، فهو يتناقض مع توقعات أوبك المتفائلة بنمو الطلب العالمي على النفط بمقدار مليوني برميل يوميًا على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2024.

ويوضح الجدول التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- توقعات الطلب العالمي على النفط والمعروض في 2024:

بحسب التقرير: «ما زلنا نعتقد أن تقديرات أوبك لنمو الطلب في عام 2023 كانت متفائلة وأعلى من الفعلية»، إذ يبلغ الفارق -حاليًا- بين تقديرات أوبك لحجم إنتاج النفط المطلوب والتغير في المخزونات، والإنتاج الفعلي، نحو مليوني برميل يوميًا.

وأضاف: «نحن نعلم يقينًا أن المخزونات لم تنخفض بهذا القدر، ولهذا السبب تمت المبالغة في تقدير الطلب».

وبينما سيؤدي السيناريو الثاني وأيضًا الثالث إلى رفع الأسعار، فإن الزيادة ستكون محدودة، ولن تحصل السعودية على حالة باكورداشن التي تحتاج إليها لقيادة السوق.
ولتحقيق أسعار أعلى، يجب أن تكون التخفيضات الإضافية نحو 1.5 مليون برميل يوميًا أو أكثر للربع الأول من عام 2024، ويُمكن لأوبك+ في وقت لاحق زيادة الإنتاج على مدار العام.

خبراء لـ«الطاقة»: كوب 28 تنطلق وسط انقسامات حول حظر تمويل محطات الفحم

داليا الهمشري

الطاقة

تنطلق فعاليات قمة المناخ كوب 28، الخميس (30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023) في الإمارات، وسط توقعات بانقسامات بين الدول الصناعية حول المقترح الفرنسي بحظر تمويل محطات الكهرباء العاملة بالفحم.

وكانت فرنسا قد عبّرت -بدعم أميركي- عن نيتها طلب وقف تمويل محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم في أثناء فعاليات المؤتمر، وهو المطلب الذي عارضته الهند والصين في مؤتمر المناخ كوب 26.

ويأتي المطلب الفرنسي في كوب 28 متزامنًا مع توجّه الصين إلى استخراج كميات أكبر من الفحم وحرقها، لتشغيل مكيفات الهواء وتعويض انخفاض إنتاج سدود المياه بسبب الجفاف.

«خطوة جيدة»

أكد استشاري التغيرات المناخية في الأمم المتحدة، عضو الهيئة الدولية لتغير المناخ، مندوب مصر وأفريقيا في المكتب التنفيذي لحصر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التابع للهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ الدكتور سمير طنطاوي، أن المقترح الأميركي-الفرنسي المشترك لوقف تمويل محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم يُعد خطوة جيدة تصب في صالح العمل المناخي.

وتوقع -خلال تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن يواجه هذا المقترح تحديات كبرى من أجل إقراره في قمة المناخ كوب 28.

وأشار إلى أن الوثيقة النهائية لقمة المناخ كوب 26، التي عُقدت خلال العام قبل الماضي في غلاسكو، كانت قد اشتملت على نص يطالب بالوقف الفوري لاستعمال الفحم، إلا أنه قُوبل بالرفض من قبل الهند بدعم من الصين وبعض الدول المُصدرة والمُستوردة للفحم.

وتوقفت فعاليات ذلك المؤتمر 3 ساعات، لإعادة صياغة الوثيقة النهائية -بعد الرفض الهندي- بتغيير التخارج الفوري للفحم بالتخارج التدريجي.

وأفاد طنطاوي، بأن المقترح سيواجه التحديات نفسها في ظل معاناة دول الاقتصادات البازغة في قارة آسيا -وعلى رأسها الهند والصين- مشكلات في الحصول على الطاقة الرخيصة.

ويُضاف إلى ذلك -بحسب طنطاوي- أن الطلب المتزايد على الطاقة في ظل الزيادة السكانية في هذه الدول يمثّل تحديًا إضافيًا للاستهلاكات المنزلية والصناعية وقطاع النقل.

انقسامات في كوب 28

قال استشاري التغيرات المناخية في الأمم المتحدة، إنه من المتوقع أن يتسبّب المقترح الفرنسي في حدوث انقسامات بين الدول بقمة المناخ كوب 28، ويزيد من الشقاق بين طرفي التفاوض؛ الدول النامية والصناعية.

وأضاف الدكتور سمير طنطاوي، أن المقترح يصب في صالح العمل المناخي، نتيجة لزيادة تركيزات غازات الاحتباس الحراري، التي بلغت نحو 420 جزءًا في المليون، ما يعني أن العالم يسير في الاتجاه الخاطئ نحو زيادة الانبعاثات الكربونية.

وطالب بضرورة الوقف الفوري للملوثات المُتسببة في انبعاث هذه الغازات إلى الغلاف الجوي، للحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض.

وعبّر طنطاوي عن مخاوفه من أن يتسبّب عدم التوافق حول المقترح الفرنسي في حدوث تشدد من قبل الدول الصناعية فيما يتعلق بقضايا مهمة أخرى مثل الحصيلة العالمية أو الجهد العالمي للانبعاثات، وتفعيل صندوق الخسائر والأضرار المتوقع عرضه على قمة المناخ كوب 28، بالإضافة إلى عرقلة قضية الهدف الكمي العالمي للتمويل، الذي من المستهدف أن يبدأ العمل عليه خلال عام 2024.

وتوقع أن تشهد قمة المناخ كوب 28 تحديات كثيرة وصعوبة في التوصل إلى اتفاق، معبرًا عن أمله في أن تتمخض عنها اتفاقات مفيدة من أجل صالح الكوكب والأجيال المقبلة.

أزمة تغير المناخ

من جانبه، رأى مستشار برنامج المناخ العالمي، أمين عام اتحاد خبراء البيئة العرب الدكتور مجدي علام، أن المقترح الفرنسي بحظر تمويل محطات الكهرباء العاملة بالفحم سيؤثر في الشعوب الأقل ثراءً، لأن البديل سيكون الطاقة الجديدة والمتجددة التي ما تزال بحاجة إلى تمويلات ضخمة.

وأشار -خلال تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- إلى أن استعمالات الفحم ستقل بمرور الوقت في ظل التوسع بمصادر الطاقة المتجددة، لافتًا إلى أن هناك حاجة حالية إلى وجود الفحم في بعض الصناعات التي تتطلب طاقة حرارية مرتفعة قد لا تفي الطاقة المتجددة باحتياجاتها.

وأوضح أن الدول الصناعية الكبرى قد نجحت في تحقيق تقدم وعوائد مالية ضخمة من الثورة الصناعية، في حين تضرّرت دول أفريقيا وأميركا الجنوبية من أزمة تغير المناخ، ولم تستفد حتى الآن من مواردها من الوقود الأحفوري.

وطالب بأن يوجَّه المقترح الفرنسي إلى دول أميركا وأوروبا وجنوب شرق آسيا التي استغلت حصة كبيرة من إمكاناتها من الوقود الأحفوري، داعيًا إلى السماح للدول التي ما تزال تخطو أولى خطواتها في الصناعة باستغلال مخزونها من الفحم

بمنحها مهلة تتراوح ما بين 25 و50 عامًا للاستفادة من مواردها وتحقيق الرفاهية المطلوبة.

تطور في العمل المناخي

بدورها، قالت خبيرة الطاقة المستدامة في المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة المهندسة إيمان عادل، إن المقترح الفرنسي بوقف التمويل الخاص لمحطات الكهرباء التي تعتمد على الفحم يسلّط الضوء على تطور مهم في العمل المناخي العالمي.

وأضافت -خلال تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن المقترح يعكس اعترافًا متزايدًا بالحاجة الملحة إلى التحول بعيدًا عن الفحم، من أجل مواجهة تغير المناخ والحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

وتابعت، أن محطات الطاقة التي تعمل بالفحم تُعد مساهمًا رئيسًا في الانبعاثات الكربونية، ومحركًا مهمًا لظاهرة الاحتباس الحراري.

واستطردت قائلة، إن فرنسا والولايات المتحدة تهدفان من خلال السعي إلى وقف التمويل الخاص لمحطات الطاقة التي تعتمد على الفحم، إلى تثبيط الاستثمارات في مشروعات الفحم الجديدة، وتسهيل إعادة توجيه الموارد المالية نحو بدائل الطاقة النظيفة والأكثر استدامة، التي تنتج عنها بصمة كربونية أقل، وتسهم في التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.

تسريع تحول الطاقة

أكدت خبيرة الطاقة المستدامة المهندسة إيمان عادل، أن الجهود المشتركة التي تبذلها كل من فرنسا والولايات المتحدة لوقف التمويل الخاص لمحطات الكهرباء المعتمدة على الفحم في قمة المناخ كوب 28 تشير إلى الالتزام بتسريع التحول العالمي إلى مصادر الطاقة النظيفة.

ولفتت إلى أن المقترح يتماشى -كذلك- مع الجهود الأوسع نطاقًا للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة، ومواصلة الجهود للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية، على النحو المبين في اتفاقية باريس.

ورأت أن نجاح هذا الاقتراح يعتمد على حشد الدعم من البلدان الأخرى وأصحاب المصلحة في قمة المناخ كوب 28، وقد يتضمّن مفاوضات ومناقشات وتحالفات محتملة لتأمين الالتزامات بسحب الاستثمارات من الفحم وتوجيهها إلى مشروعات الطاقة المستدامة.

وأوضحت أن تفعيل هذا المقترح قد يكون له آثار بعيدة المدى على مشهد الطاقة العالمي، وتسريع التحول نحو استثمارات أكثر استدامة، مشيرة إلى أن الأمر لن يقتصر على الإسهام في الحد من الانبعاثات الكربونية فحسب، وإنما سيعزز -أيضًا- تطوير تكنولوجيات الطاقة النظيفة ونشرها.

انطلاق الطائرات الكهربائية في السعودية خلال 2026

الطاقة

من المقرر أن تنطلق رحلات الطائرات الكهربائية في السعودية خلال 3 أعوام، ضمن إستراتيجية تهدف إلى خفض انبعاثات قطاع النقل الجوي.

وأعلن طيران ناس (الناقل الجوي الوطني)، وإيف إير موبيليتي (Eve Air Mobility) البرازيلية، اليوم الأربعاء 29 نوفمبر/ تشرين الثاني (2023)، توقيع مذكرة تفاهم لاستكشاف مستقبل تشغيل الطائرات الكهربائية ذات الإقلاع والهبوط العمودي (eVTOL) في السعودية.

وسيبحث الطرفان، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، إمكان بدء عمليات الطائرات الكهربائية في السعودية، وبالتحديد في الرياض وجدة بحلول عام 2026.

الطائرات الكهربائية

عبّر الرئيس التنفيذي العضو المنتدب لطيران ناس، بندر المهنا، عن سعادته باستكشاف الحلول المستدامة مع إيف إير موبيليتي بصفتها شركة رائدة في هذا المجال، بما يتفق مع إستراتيجية طيران ناس لتبنّي مبادرات ذات تأثير مستدام في البيئة والمجتمع والاقتصاد، تماشيًا مع الأهداف الوطنية لتحييد انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بحلول عام 2060.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لإيف إير موبيليتي، يوهان بورديس: «إن هذه الشراكة علامة فارقة في رؤيتنا المشتركة للسفر الجوي المستدام، إذ تمثّل أيضًا التزامًا بتشكيل منظومة تنقّل جوي أكثر كفاءة وصداقة للبيئة، ويسهل الوصول إليها».

وعبّر عن تطلّعه إلى الشروع في هذه الرحلة الرائدة مع طيران ناس لتعزيز مستقبل السفر الجوي عبر الطائرات الكهربائية في السعودية.

وستسهم الاتفاقية بتعزيز صناعة الطيران في السعودية من خلال بناء ودعم مستقبل المنظومة المحلية للرحلات الجوية الكهربائية، وكذلك تحقيق أهداف الاستدامة لرؤية 2030، والأهداف الطموحة في قطاع الطيران.

طيران ناس

يشغل طيران ناس أكثر من 1500 رحلة أسبوعيًا إلى ما يزيد عن 70 وجهة محلية ودولية، إذ سيوفر هذا الجهد التعاوني بين إيف وطيران ناس، وإدخال رحلات الطائرات الكهربائية إلى السعودية، خيارًا آخر للتنقل داخل المدن مع تأكيد التزام الشركتين بتشكيل مستقبل الطيران الكهربائي، وتوفير نقل فعال وآمن ومستدام في المنطقة.

تدعم الخطة الإستراتيجية الوطنية للطيران في السعودية رؤية المملكة 2030، التي تستهدف الوصول لـ 330 مليون

مسافر عبر 250 وجهة دولية، ونقل 4.5 ملايين طن من الشحن الجوي بحلول العام 2030.

وتسهم الهيئة العامة للطيران المدني برحلة تحول المملكة من خلال تحقيق مستهدفات إستراتيجيتها والمتوافقة مع رؤية السعودية 2030، عبر إطلاق مبادرات لدعم الاقتصاد الدائري المستدام، منها: برنامج الاستدامة البيئية في مجال الطيران المدني السعودي، التي تؤكد حرص الهيئة على العمل وفق هدف المملكة الطموح المتمثل في تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060، والالتزام بالأهداف الإستراتيجية لمنظمة الطيران المدني الدولي، وتبنّيه خططًا مستقبلية واعدة، من بينها التعاون مع كل من شركة نيوم وشركة فولوكوبتر Volocopter، الذي أثمر إطلاق أول رحلة طيران بطائرات الإقلاع والهبوط العمودي الكهربائية في المملكة.

شكراً